

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/95/Add.2
15 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد:

النزوح الجماعي والمشردون

تقرير ممثل الأمين العام المعني بمسألة المشردين داخليا،
المقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٤/٢٠٠١

إضافة

حالات من التشرد: إندونيسيا*

* يعمم هذا الموجز التنفيذي لتقرير البعثة هذا بجميع اللغات الرسمية. ويرد التقرير نفسه في مرفق
الموجز التنفيذي ويعمم باللغة التي قدم بها فقط.

(A) GE.02-10863 200302 210302

موجز تنفيذي

التشرد الداخلي ظاهرة جديدة نسبيا في إندونيسيا. وفي الواقع فإن أزمة التشرد الداخلي، التي تؤثر الآن على نحو ١,٣ مليون شخص في ١٩ مقاطعة، ينبغي النظر إليها في ضوء خلفية قوامها التغيرات العميقة التي مر بها ذلك البلد منذ عام ١٩٩٨.

وقد قام ممثل الأمين العام المعني بمسألة المشردين داخليا، السيد فرانسيس م. دينغ، ببعثة رسمية إلى إندونيسيا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه البعثة هي الحصول على معلومات مباشرة عن حالة المشردين في البلد وبدء حوار بناء مع السلطات المختصة المسؤولة مباشرة عن اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بتوفير المساعدة واحتياجات الحماية للمشردين داخليا.

وأسباب التشرد في إندونيسيا معقدة ولكنها بشكل رئيسي ترتبط بالمنازعات "الرأسية" (أي المنازعات بين الحكومة والجماعات الانفصالية المحلية) والمنازعات "الأفقية" (أي بين الجماعات الدينية أو العرقية). وكان للكوارث الطبيعية دورها أيضا في هذا الصدد.

وتسلم حكومة إندونيسيا بمسؤوليتها الرئيسية عن التصدي لمشاكل المشردين داخليا لديها، وهي تعمل مع المجتمع الدولي لإقامة برامج مناسبة لتلبية احتياجاتهم فيما يتعلق بالحماية والمساعدة على السواء. وتسليما من الحكومة أيضا بالصعوبات القائمة من حيث التنسيق والمسؤولية على المستوى الإداري، فإنها قامت مؤخرا باعتماد سياسة وطنية ترجو أن تكون موجهة لها في حل مشكلة المشردين داخليا بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ومن رأي الممثل أن هذا الجدول الزمني يبدو متفائلا أكثر مما ينبغي.

وكان مقررا في الأصل أن تتزامن بعثة ممثل الأمين العام مع حلقة دراسية بشأن المشردين داخليا في إندونيسيا. وعقدت هذه الحلقة الدراسية على الرغم من تأجيل البعثة وكانت نتائجها مفيدة للممثل. وتمثل إحدى توصياتها الرئيسية، وهي توصية حظيت بتأييد عريض، في إنشاء لجنة وطنية تعنى بالمشردين داخليا وإنعاش المجتمع المحلي. ويحث الممثل الحكومة على النظر في هذه التوصية بجدية. ولاحظت الحلقة الدراسية أيضا الحاجة إلى تحسين جمع البيانات وتبويبها والتحقق منها على جميع المستويات وإلى إيجاد قاعدة بيانات وطنية بشأن المشردين داخليا.

وينبغي للحكومة أن تعتبر موظفي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية حلفاء وليس أعداء. إذ ينبغي أن يتمكن هؤلاء الموظفون من إبلاغ السلطات بتجاوزات حقوق الإنسان دون أن يعترتهم الخوف على سلامتهم. ويجب ضمان سلامتهم البدنية. وفي هذا الصدد، يشير الممثل مع الأسى إلى وفاة ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قتلوا على أيدي رجال الميلشيات في تيمور الشرقية. وقد نما إلى علم

الممثل، بعد أن أعرب عن القلق هو الأمين العام إزاء الأحكام الخفيفة التي صدرت ضد الرجال الستة الذين تبين أنهم مذنبون بارتكاب هذه الجريمة، أن المحكمة العليا لإندونيسيا قد زادت الأحكام الصادرة ضد ثلاثة منهم.

ويحث الممثل الحكومة على نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، والتي ترجمت بالفعل إلى لغة البهاسا، وعلى توفير التدريب في مجال القانون الإنسان الدولي الأساسي وقانون حقوق الإنسان الدولي الأساسي للسلطات المختصة وشركائها المحليين وللأشخاص المشردين أنفسهم.

وينبغي ألا تألو الحكومة جهدا، عند مساعدة المشردين، لضمان ألا تنظر إليهم المجتمعات المحلية على أنهم يتلقون معاملة تتسم بالحقابة.

وتشجع اللجنة الإندونيسية لحقوق الإنسان على أن تصبح شريكا أكثر نشاطا في النهج التعاوني لتناول احتياجات المشردين داخليا.

وبالنظر إلى حجم المشكلة والموارد الضرورية، فإن دور المجتمع الدولي يتسم بأهمية حاسمة. فينبغي قيام المجتمع الدولي، على أن يعمل منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم كحلقة وصل، بتوسيع نطاق برنامج مساعدته على أن يأخذ في الحسبان الحاجة الملزمة إلى الحماية. وينبغي وضع استراتيجية شاملة في هذا الصدد، بالاتفاق مع السلطات الإندونيسية المختصة، يمكن أن تشمل إمكانية الحفاظ على وجود ميداني ما في المجتمعات المتأثرة بالتشرد أو المعرضة لحدوثه. وينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنظر في أداء دور أكثر نشاطا فيما يتعلق بالمشردين داخليا في إندونيسيا، كما ينبغي تدريب جميع الموظفين الدوليين على استخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية فضلا عن القانون الدولي والإنساني الأساسي.

وتستحق حكومة إندونيسيا الثناء للطريقة المباشرة والحازمة التي اعترفت بها بمشكلة التروح في البلد وتصدت لها. ويؤمل أن يجري، بمساعدة من المجتمع الدولي وبالتشاور مع السكان المشردين، تنفيذ "الأنماط" أو الخيارات المقترحة في السياسة الوطنية الجديدة وذلك مع الاحترام الكامل للقيم الإنسانية ومبادئ القانون الدولي.

وتحتوي تذييلات التقرير على خريطة لإندونيسيا وعلى بيان تفصيلي إحصائي بالأشخاص المشردين داخليا، حسب المقاطعة، ونص السياسات الجديدة التي اعتمدها الحكومة والمعونة "السياسات الوطنية المتعلقة بتناول مسألة المشردين/اللاجئين داخليا في إندونيسيا".

Annex**REPORT OF THE REPRESENTATIVE OF THE SECRETARY-GENERAL on
INTERNALLY DISPLACED PERSONS SUBMITTED IN ACCORDANCE
WITH COMMISSION RESOLUTION 2001/54****PROFILES IN DISPLACEMENT: INDONESIA****CONTENTS**

	<u>Paragraphs</u>	<u>Page</u>
Introduction	1 -13	5
I. CONTEXT AND GENERAL OVERVIEW	14 - 19	8
II. NUMBER AND CONDITIONS OF INTERNALLY DISPLACED PERSONS	20 - 30	10
III. GOVERNMENT POLICY AND ASSISTANCE PROGRAMMES FOR INTERNALLY DISPLACED PERSONS	31 - 49	13
A. The role of Government and State institutions at the central and regional/local levels	31 - 40	13
B. The role of the international community	41 - 49	16
IV. CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS	50 - 77	18
<u>Appendices</u>		
I. Map of Indonesia		27
II. Internally displaced persons in Indonesia, by province		28
III. National policies on the handling of internally displaced persons/refugees in Indonesia		29